عبد اللطيف أعمو
www.ouammou.net

النموذج التنموي الجديد
ورهانات العدالة الإجتماعية والترابية
بجهة سوس ماسة

محتوى العرض

تقديم
شروط إنجاح النموذج التنموي
الحكامة الديمقراطية
المقاربة التشاركية
رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية جهويا
ارتباط الاقتصاد الجهوي بالعوامل الطبيعية
الفلاحة الجهوية ورهان الاستدامة والحكامة
السياحة الجهوية وضعف القدرة التنافسية
الصيد البحري والتدبير العقلاني للموارد

- اقتصاد جهوي مرتبط بالظرفية الدولية
- نموذج يعتمد على الاقتصاد الريعي بامتياز
- عصرنة القطاع الصناعي الجهوي
- رهانات التدبير المجالي والعدالة الترابية
- رهانات مرتبطة بالتخطيط الجهوي
- تدبير إشكاليات التكوين والتشغيل
- البعد البيئي ورهانات التنمية المستدامة
- خلاصات

تقديم

تمييز مفهوم النموذج التنموي

- النموذج التنموي لا يعني المشروع المجتمعي
- لا يمكن اختزال النموذج التنموي في برنامج إنمائي أو برنامج حكومي بإجراءات قطاعية محددة
- النموذج التنموي هو مقاربات وإصلاحات هيكلية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية والإيكولوجية والقيمية والمؤسساتية.
- يجب أن يعتمد النموذج التنموي في منظوره الترابي على المقومات والمؤهلات والخصوصيات الجهوية، في شقها المادي واللآمادي، في إطار الوحدة والتضامن الوطني.

- تقديم
- منطلقات

- الانطلاق من مقاربة مجالية ومن مجموعة من القيم الترابية المرتبطة أساسا بالمستقبل.

« Se projeter dans l'avenir »

- ومن ضمن هذه القيم الترابية :
  - الحكامة الجيدة
  - التشاركية
  - القرب
  - الاستدامة
  - المسؤولية

تقديم

ومن المعلوم أن أي نموذج تنموي لا يمكن أن يتم تنزيله من فوق، وبدون إطار مؤسساتي سياسي ثابت يضمن كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية لكل المواطنين، ويسعى إلى تحقيق أكبر مشاركة سياسية للمواطنين، اعتمادا على المؤسسات التمثيلية الحقيقية ومؤسسات الوساطة ، واحترام استقلاليتها في الرأي والالتزام بأحكام الدستور، وبالخصوص في مجال فصل السلط وتمييزها، ووضع إطار للمسؤولية والمحاسبة يخضع له الجميع.

شروط إنجاح النموذج التنموي

شروط إنجاح النموذج التنموي

الحكامة الديمقراطية

- يعتبر مفهوم الحكامة من المفاهيم الأكثر تداولا اليوم في مختلف النقاشات الدائرة بخصوص إصلاح الدولة والمجتمع.
- ويمتد الإطار المفاهيمي للحكامة، إلى مقاربة إشكاليات توزيع السلط والمسؤوليات وأنساق اتخاذ القرار، وأدوار مؤسسات النظام الاجتماعي والسياسي
- ويتضمن أيضا إشكاليات دمقرطة تسيير الدولة وتدبيرها وتعبئة المجتمع المدني وتحفيز المبادرات المحلية والمواطنة، لأن الغاية من نهج الحكامة الجيدة في نهاية المطاف هو تحليل كل هذه القضايا في تفاعلاتها واقتراح الإصلاحات، والتغييرات المناسبة لضمان تنمية اجتماعية واقتصادية وتجانس اجتماعي مستدام.

شروط إنجاح النموذج التنموي

الحكامة الديمقراطية و الحكامة الترابية

إن تحسين الحكامة الترابية ينطلق من الإيمان الراسخ بضرورة تحقيق التّناسق والانسجام بين السّياسات القطاعية، وضمان الالتقائية مع مخططات وبرامج التنمية على المستوى الترابي، والتي يستوجب إعدادها وتنفيذها نهج مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين والمتدخلين.

شروط إنجاح النموذج التنموي

الحكامة الديمقراطية

ويتم دعم وتعزيز الحكامة الترابية أساسا من خلال:

- تعزيز اللاتمركز الإداري
- دعم برامج التنمية الجهوية
- دعم ومواكبة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب
- دعم القدرات التدبيرية للجماعات الترابية

الحكامة الديمقراطية

كما أن الإصلاحات البنيوية التي تصب في اتجاه دعم الحكامة الترابية، تهدف في عمقها إلى إخضاع تدبير الشأن المحلي لقواعد الحكامة القائمة على المبادئ التالية:

- المساواة بين المواطنين في ولوج المرافق العمومية التابعة للجماعات الترابية؛
- الاستمرارية في أداء الخدمات من قبل الجماعات وضمان جودتها؛
- تكريس قيم الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسؤولية؛
- ترسيخ سيادة القانون؛
- التشارك والفعالية والنزاهة

شروط إنجاح النموذج التنموي

الحكامة الجيدة لا تستقيم
إلا في ظل الديمقراطية التشاركية

شروط إنجاح النموذج التنموي

المقاربة التشاركية

- إن بناء وإعداد نموذج تنموي جديد متكامل رهين بإرساء إلتقائية بين المجتمع المدني وبرامج السياسات العمومية.

- إن بناء نموذج تنموي ناجع وتمكين المجتمع المدني من الآليات الضرورية للمساهمة في التنمية المحلية والجهوية رهين بتعزيز الشراكة بين السلطات العمومية والمجتمع المدني، والاعتراف بهذا الأخير كشريك أساسي في التنمية وتعزيز قدراته وتقوية برامج التكوين واعتماد مراجعة عميقة للمنظومة الضريبية والمحاسباتية للجمعيات.

شروط إنجاح النموذج التنموي

المقاربة التشاركية

- إن المجتمع المدني يعد بمثابة شريك أساسي في رسم مسارات التنمية المحلية في جميع مستوياتها، وأن أزمة النموذج التنموي الحالي ناتجة عن التقصير في الاستثمار في المجتمع المدني الذي ينتج الثروة ويخلق فرص الشغل ويسهم بشكل كبير في التوزيع العادل لهذه الثروات.
- وينبغي في هذا الاتجاه خلق دينامية محلية تشاورية بين جميع المتدخلين للخروج بمقترحات تقضي بجعل آليات الديمقراطية التشاركية رافعة للنموذج التنموي الجديد، وتطوير دليل عمل للجمعيات داخل الهيئات التشاورية وتحسين قدرات منظمات المجتمع المدني قصد المساهمة في التنمية المحلية.

شروط إنجاح النموذج التنموي

المقاربة التشاركية

- وتحقيق مفهوم النموذج التنموي الجديد، يبقى مشروطا بضرورة تكامل عمل الدولة عبر الإدارة العمومية وباقي مؤسساتها، مع أداء الجماعات الترابية وكذا القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- باعتبار أن آليات المشاركة المباشرة والفعلية تعد بمثابة أدوات إصلاحية في مواجهة ثغرات العملية التمثيلية.
- وأن تنظيم مثل هذه اللقاءات الترافعية لمحفز للسير في اتجاه تعميق النقاش وإغناءه، وإعطاء دور هام وفعال للتناظر والحوار والتواصل داخل سيرورات اتخاذ القرار العمومي.

شروط إنجاح النموذج التنموي

إن المجال الجهوي والمحلي
يعتبران الفضاء الرحب والأمثل
لاستيعاب مفاهيم
الحكامة والتشارك،

رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية جهويا

رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية جهويا

إن من أهم الرهانات الترابية على الصعيد الجهوي معالجة اختلالات النموذج التنموي التي لها انعكاس على التنمية الجهوية ، ومن أهمها:

ارتباط الاقتصاد الجهوي بالعوامل الطبيعية

إن الاقتصاد الجهوي يرتكز أساسا على الرافعات الثلاثة المتمثلة في القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة – السياحة – الصيد البحري.(P.T.A)

وهذه القطاعات الرئيسية، تبدو عليها علامات الضعف بجلاء، بسبب ضيق أفق التطوير وتحسين المردود الذي تعاني منه، على مر العقود الأخيرة.

- فمن الاختلالات الأساسية لاقتصادنا الوطني عموما، والجهوي بشكل خاص، أنه اقتصاد متقلب مرتبط أساسا بالتساقطات المطرية، بحكم اعتماد المغرب أساسا بشكل كبير في منظومته الإنتاجية على القطاع الفلاحي، والذي هو بدوره مرتبط بالتساقطات المطرية (La pluviométrie) الغير متحكم فيها.

- حيث لم تتجاوز نسبة النمو وطنيا 1.6٪ سنة 2016، وهذا ما يفسر هشاشة هذا النموذج.

الفلاحة الجهوية ورهان الاستدامة والحكامة

تواجه الفلاحة شبح شح المياه وضعف الموارد المائية وتقلص المساحات المزروعة المستغلة، وينتظرها بحزم رفع رهان الالتزام الجاد والمسؤول بخلق أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وذات قدرة تنافسية وتتلائم مع التحديات المناخية والبيئية ومع متطلبات الأسواق المستقبلة لها.

السياحة الجهوية وضعف القدرة التنافسية

السياحة الجهوية تعاني من جهتها، من ترهل وضعف مزمن في قدرتها التنافسية، وقد تفقد على المدى المتوسط والبعيد، مرتبتها كثاني قطب سياحي وطني، إذا لم تبادر إلى تجديد رؤيتها وتعيد التفكير في ماهية الوجهة السياحية الجهوية، وتراهن على دمج مختلف المنتوجات الثقافية والتراثية الجهوية، المادية منها والغير المادية والطبيعية، في تكامل متوازن يضمن تصميم منتوج جهوي متكامل ومنفرد.

وهو ما يتطلب إعادة هيكلة القطاع بشكل جذري.

الصيد البحري والتدبير العقلاني للموارد

الصيد البحري، يواجه من جهته مخاطر التدبير المستدام لاستغلال الموارد، بالإضافة إلى إعادة تمركز موانئ الصيد الواقعة جنوبًا، مع بروز فرص متاحة للاستثمار في قطاع تربية الأحياء البحرية.

لكن الرهانات البيئية المرتبطة بهذا المجال تستحق المراقبة اليقظة، وتحرير القطاع من القبضة الحديدية التي يعاني منها، والتي حولته إلى قطاع ريعي.

اقتصاد جهوي مرتبط بالظرفية الدولية

كما أن من الاختلالات المرتبطة كذلك بالقطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجهوي (الفلاحة – السياحة – الصيد البحري) بشكل خاص، أنه اقتصاد مرتبط بالظرفية الدولية.

فالفلاحة من جهتها موجهة أساسا نحو التصدير، واستنزاف الموارد الطبيعية (المائية والطاقية...) لإرضاء أذواق السوق الخارجية، على حساب تقليص هامش الفلاحة التضامنية (الرافعة الثانية في مخطط المغرب الأخضر).

- فيما السياحة من جهتها مرتبطة بشكل كبير بالوضع الخارجي والظرفية الدولية، خصوصا مع الأسواق التقليدية (دول الاتحاد الأوروبي...)، بحيث أن اقتصادنا مرهون بمستوى النمو لدى هذه البلدان، والتي بدورها تعرف نسب نمو جد ضعيفة وقريبة في بعض الأحيان من الصفر، مع قصور القطاع إلى حد ما في تنويع وتجديد واقتحام أسواق جديدة (آسيا – أمريكا الجنوبية ...) في ظل حدة التنافسية الدولية والجهوية.

نموذج يعتمد على الاقتصاد الريعي بامتياز

إن من الاختلالات البارزة أن اقتصادنا ريعي بامتياز (Economie rentière)، ليس فقط فيما يتعلق بمأذونات النقل ومقالع الرمال ورخص الصيد في أعالي البحار، وفي قطاعات حيوية عديدة، وإنما كذلك على اعتبار أن الإدارة العمومية أصبحت غير منتجة للأسف، وتعرف مجموعة من الاختلالات المرتبطة بالخصوص بالعقلية التقليدية الكلاسيكية السائدة، فحين يكون أي مسؤول غير خاضع للمحاسبة، فلا مجال للحديث هنا عن تنمية أو عدالة أو تكافؤ للفرص.

وهذا ما يكلف خزينة الدولة نفقات تسيير مهمة بسبب ارتفاع الأجور ، وضعف المردودية العامة. وهو ما يعيق تحقيق اقتصاد تنافسي (Economie concurrentielle).

عصرنة القطاع الصناعي الجهوي

قد تشكل عصرنة القطاع الصناعي الجهوي بديلا جادا، قادرا على إنتاج الثروة، ربما تكون أكثر مما تنتجه القطاعات الرئيسية الثلاثة مجتمعة، والتي تعاني من اختلالات كبرى.

وقد تشكل الصناعة متنفسا ومصدرا للإلهام، إذا ما توفرت الشروط الأساسية التالية:

- تعزيز مكانة الصناعات ذات القيمة المضافة في الاقتصاد الجهوي،
- التحفيز على التحول التدريجي والسلس من الصناعات الزراعية والتعدينية الملوثة إلى السعي نحو توطين علامات تجارية جديدة في قطاعات واعدة وناشئة كالتكنولوجيات الحديثة والاقتصاد الأخضر، مثلا...
- الاستثمار في مجالات الابتكار ودعم البحث العلمي.
- جعل البحث العلمي فاعلا محوريا وقوة اقتراحية في هذا المجال،
- توفير كل شروط وظروف التنافسية والمنافسة، باعتبار موقع الجهة وضعف البنيات التحتية وقلة تجهيزاتها الحديثة في مجال المواصلات والاتصال، أو انعدامها كالسكك الحديدية والطرق الكافية وتعزيز قطاع اللوجستيك.

رهانات التدبير المجالي والعدالة الترابية

- إن من الاختلالات الرئيسية لنموذجنا التنموي أنه لا يحقق العدالة الاجتماعية والمجالية.
- فالمغرب بلد يعاني من الفوارق الشاسعة، الاجتماعية منها والمجالية: وهذا ما تسبب في المزيد من الهشاشة الاجتماعية وتراجع الاندماج الاجتماعي وتوقف المصعد الاجتماعي panne de l'ascenseur social وارتفاع رقعة الاحتجاجات الاجتماعية، بالإضافة إلى تعميق وتوسيع الفوارق الجهوية والمجالية.
- وتشيرالإحصائيات الرسمية، إلى أن ثلاث جهات فقط تنتج حوالي 50 ٪ من الناتج الداخلي الخام. بالمقابل، هناك جهات لم تستفد بعد من حقها في البرامج التنموية اللازمة لتحقيق الإقلاع.

رهانات التدبير المجالي والعدالة الترابية جهويا

على الصعيد الجهوي، فالتوزيع المجالي لسكان جهة سوس ماسة غير متكافئ، حيث نجد داخل المجال الترابي للجهة توزيعا متباينا بين مناطق ذات تركيز عال للسكان (أكادير الكبير وسهل سوس) وأخرى هامشية تتميز بهجرة كثيفة للسكان.

وإذا كانت المناطق المركزة للسكان وللنشاط الاقتصادي تبرر تخصيص الجزء الأكبر من مجهود الاستثمار، فإن المناخق الأخرى الأقل جاذبية تستدعي مقاربة جادة لإشكاليات الاستدامة و لحكامة وجدوى المشاريع الاجتماعية التي تستهدفها بشكل خاص بسبب ملامحها وبنيتها الديموغرافية.

والنتيجة تظهر بجلاء في صعوبة تحسين مؤشرات التنمية البشرية في ظل غياب سياسات التمييز الإيجابي أو مبادرات للتكييف والتأقلم المحلي للسياسات القطاعية.

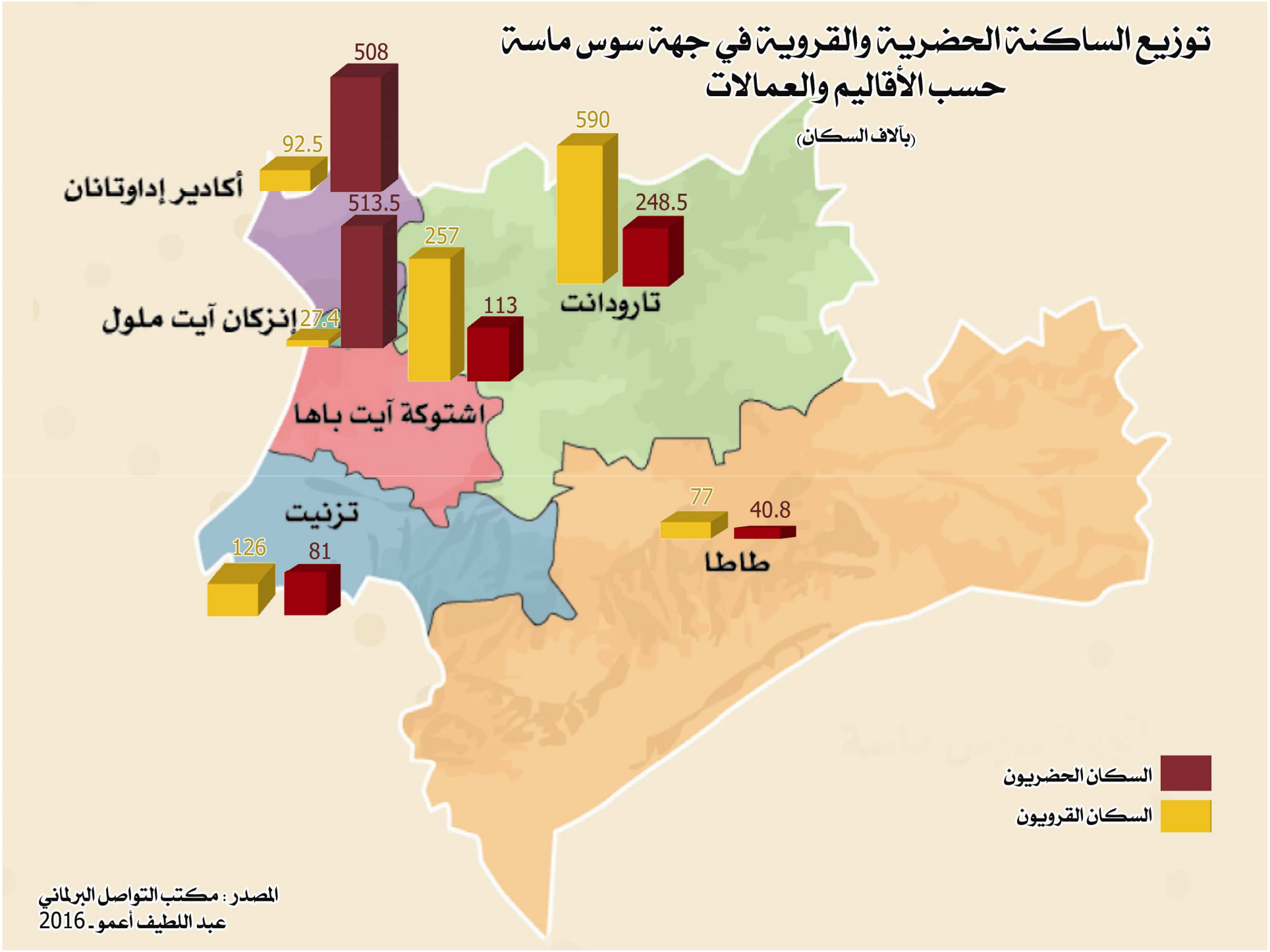
توزيع الساكنة الحضرية والقروية في جهة سوس ماسة
حسب الأقاليم والعمالات
(بآلاف السكان)
508
92.5
أكادير إداوتانان
513.5
27.4
إنزكان آيت ملول
257
113
اشتوكة آيت باها
590
248.5
تارودانت
تزنيت
126
81
77
40.8
طاطا
السكان الحضريون
السكان القرويون
المصدر : مكتب التواصل البرلماني
عبد اللطيف أعمو - 2016

رهانات مرتبطة بالتخطيط الجهوي

يتطلب التخطيط الجهوي تعزيز دور أكادير ورد الاعتبار إليه كقطب اقتصادي جهوي قوي، بعد أن عانى من تهميش قوي في السنوات الأخيرة. هذه الدينامية يتعين تعزيزها بدعم وتقوية بروز أقطاب إقليمية تنافسية وفاعلة داخل محيطها. (تارودانت – تيزنيت – بيوكرة ـ طاطا...)

وهذا لن يتأتى إلا بتحفيز التكامل الاقتصادي بين أقاليم الجهة، وبمعالجة التفاوتات داخل الفضاء الجهوي، ودعم التوسع الحضري للمراكز القروية الناشئة، والتي ستلعب دور صمام الأمان مستقبلا للحد من نزيف الهجرة القروية إلى المدن الكبرى (التي تؤدي حتما إلى تضخيم أحزمة الفقر حولها)، وربما أبعد من ذلك إلى ما وراء البحار...

رهانات مرتبطة بالتخطيط الجهوي

- إن تقوية إشراك الساكنة المحلية في العمل التنموي شرط أساسي في وضع التنمية الجهوية في سكتها الصحيحة، وهذا لن يتم إلا بتعزيز طابع الحرفية والمهنية الفائقة لدى مكونات المجتمع المدني، كشريك محوري في العملية التنموية، وتقوية قدراتها البشرية والمالية.

- كما يشكل الاستثمار العمومي رافعة قوية في الاقتصاديات الجهوية الصاعدة، وهنا يتعين دعوة الاستثمار الخاص المحلي إلى مزيد من الالتزام والتعبئة لكي يلعب دور المصاحب الجاد والمسؤول للتدخل العمومي.

رهانات مرتبطة بالتخطيط الجهوي

- وعلى المستوى الاجتماعي، هناك حاجة إلى إيلاء الأهمية القصوى للمشاريع الهادفة إلى الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وأن تستهدف في المقام الأول الجماعات الترابية الأقل حظا وتأهيلا، بجانب الاهتمام بهوامش المدن وبالمناطق الهامشية التي تشكل أطراف الجهة.

- مع التأكيد على أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة للتنمية الجهوية المستدامة ، خصوصا في العالم القروي.

- هذا بجانب التأكيد على ضرورة وضع قضايا الشباب والمرأة ومشاكل العالم القروي في صلب اهتمام أية مقاربة لمعالجة الاختلالات التي تعرفها التنمية الجهوية بكل أبعادها .

تدبير إشكاليات التكوين والتشغيل

إن إشكاليات التكوين وخلق فرص الشغل تمثل التحدي الأكبر على الصعيد الجهوي، حيث ظلت جهة سوس ماسة لعقود في مستوى المعدلات الوطنية أو أدنى منها بالنسبة للتشغيل أو البطالة، ودون أن يتمكن الاقتصاد الجهوي من توفير فرص أكبر للرفع من مؤشراته.

وهو مؤشر دال على طغيان الطابع الموسمي أو غير المستقر وهيمنة العمالة الجهوية غير المهيكلة، فضلاً عن الصعوبة الكامنة في عدم قدرة الجهة على الحفاظ على مناصب الشغل المكتسبة عبر عقود، إضافة إلى ضرورة سعيها لخلق المزيد من فرص الشغل في قطاعات ومجالات جديدة وواعدة.

مع التأكيد على ضرورة وضع قضايا الشباب والمرأة ومشاكل العالم القروي في صلب اهتمام أية مقاربة لمعالجة الاختلالات التي تعرفها التنمية الجهوية بكل أبعادها.

تطور نسبة البطالة على مستوى الجهات (2004 – 2015- 2030)

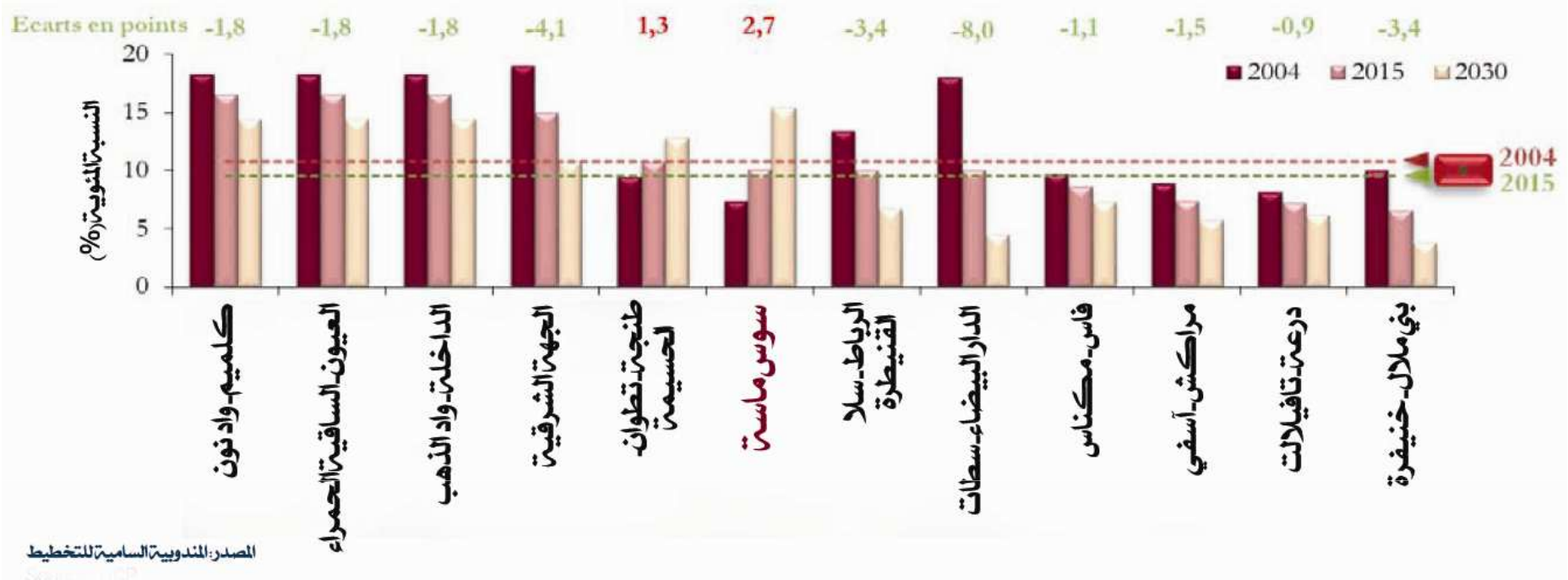

استقر معدل البطالة في المغرب في حدود 9.5 ٪ سنة 2015 ، بانخفاض طفيف عن سنة 2004 (10.8 ٪). لكن النساء ما زلن أكثر عرضة للعطالة من الرجال (10.5 ٪ للنساء مقابل 9.4٪ للرجال).

على المستوى الجهوي، تفوق نسبة البطالة المعدل الوطني في الجهات الجنوبية الثلاث وفي الجهة الشرقية. وفي المقابل، تم تحقيق أدنى المعدلات في جهات بني ملال-خنيفرة (6.6٪) ودرعة-تافيلالت (7.2٪) ومراكش-آسفي (7.4٪) وفاس-مكناس (8.6٪).

ولا يزال معدل البطالة قريبا من المتوسط الوطني بالنسبة لجهات طنجة – تطوان ـ الحسيمة (10.7 ٪) وسوس ـ ماسة (10.1 ٪) والرباط سلا القنيطرة والدار البيضاء ـ سطات (10 ٪ لكل منهما).

وتسجل جهة الدار البيضاء – سطات أفضل أداء، بانخفاض قدره 8 نقاط بين سنوات 2004 و 2015، فيما تمكنت جميع الجهات من خفض معدلات البطالة في نفس الفترة، باستثناء جهتي سوس ماسة وطنجة تطوان الحسيمة ، اللتان شهدتا معدلات بطالة تزيد ب (+2.7 نقطة و +1.3 نقطة)

تطور نسبة البطالة على مستوى الجهات (2004 – 2015- 2030)

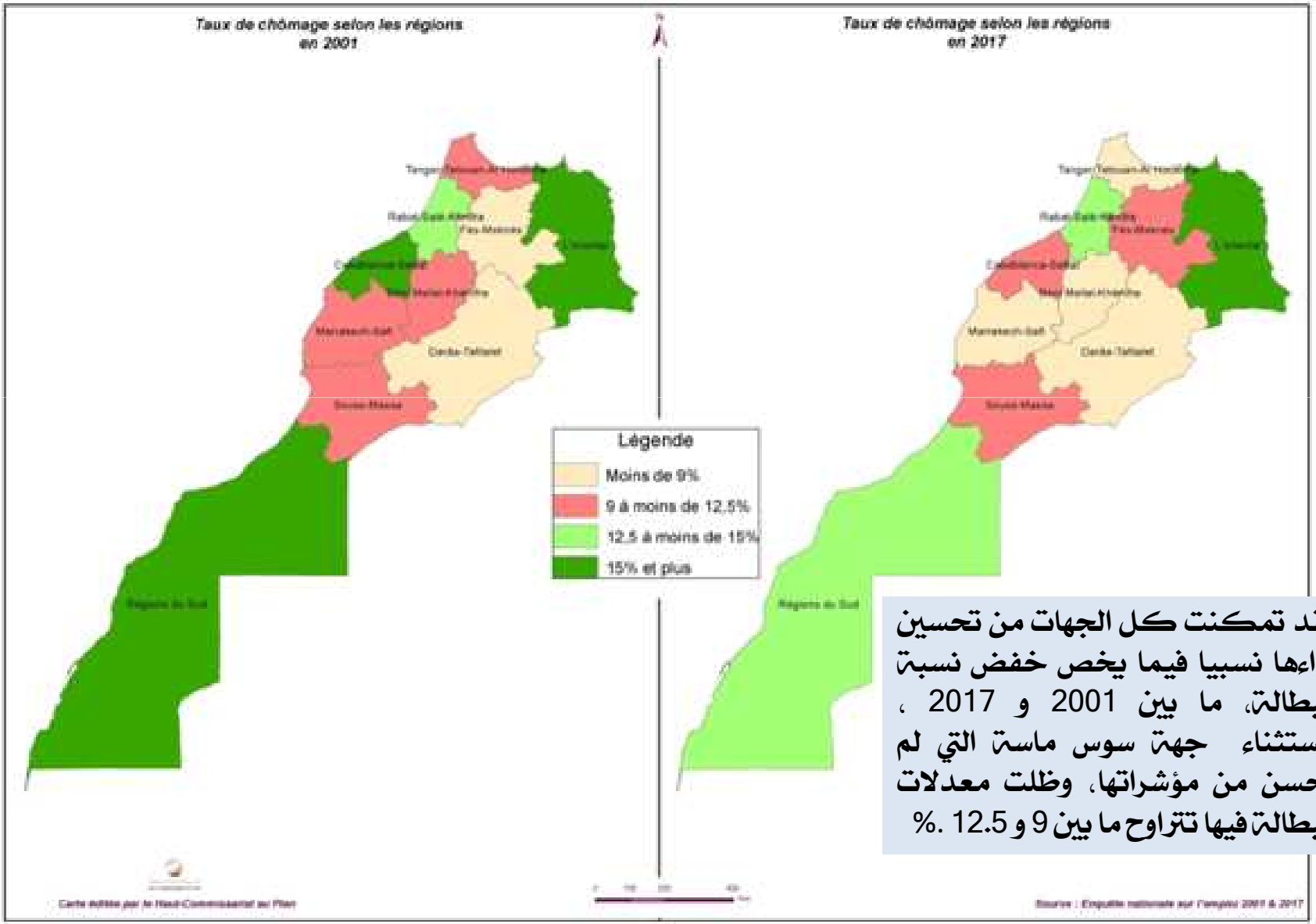

لقد تمكنت كل الجهات من تحسين أداءها نسبيا فيما يخص خفض نسبة البطالة، ما بين 2001 و 2017 ، باستثناء جهة سوس ماسة التي لم تحسن من مؤشراتها، وظلت معدلات البطالة فيها تتراوح ما بين 9 و 12.5 %.

البعد البيئي ورهانات التنمية المستدامة

إن العديد من المؤشرات المرتبطة بالبعد البيئي وبأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 ما تزال دون مستوى المعدلات الوطنية أو أدنى منها بالنسبة لجهة سوس ماسة، ويتعين الانتباه لها مستقبلا، ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر:

الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

فبالنسبة مثلا للهدف 2.11 وهو أن يتم، بحلول سنة 2030، الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وتدبير النفايات ... وغيرها

فالمؤشرات والمعطيات الإحصائية المتعلقة بخدمات جمع النفايات تكشف عن وجود تباينات بين الجهات،

ويهدف البرنامج الوطني للنفايات المنزلية (PNDM) إلى تحقيق معدل لجمع النفايات المنزلية بنسبة 85 ٪ في سنة 2015، و 90 ٪ بحلول سنة 2020 و 100 ٪ في أفق 2030.

مؤشر تدبير النفايات المنزلية

تدبير النفايات المنزلية حسب الجهات (2014)

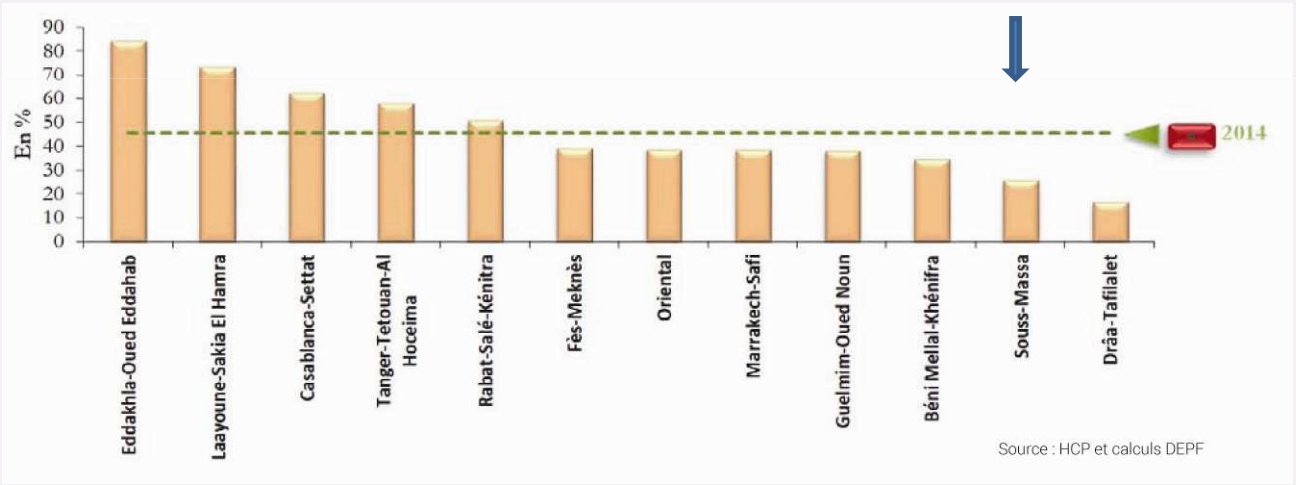

فيما يتعلق بإدارة وتدبير النفايات المنزلية، فإن ما يقارب 65 ٪ من السكان على المستوى الوطني لديهم إمكانية الاستفادة من شبكة لجمع النفايات حسب معطيات سنة 2014، (46 ٪ منهم بواسطة شبكة جماعية لجمع النفايات و 19 ٪ منهم يستفيدون من خدمات جمع النفايات بواسطة شاحنات مشتركة أو خاصة).

وتتفاوت النسبة من مستوى عالٍ (84.3٪) سجلته جهة الداخلة واد الذهب إلى مستوى منخفض جدا في حدود 16.9٪ في جهة درعة تافيلالت. فيما توجد جهة سوس ماسة ضمن الجهات التي تعرف مستويات ضعيفة في توفير خدمات جمع النفايات بنسبة لا تتعدى 26 %.

عبد اللطيف أعمو

uammou.net

مؤشر توفير خدمات الصرف الصحي

يتوخى الهدف 6.2 من أهداف التنمية المستدامة ضمان الولوج العادل للجميع بحلول سنة 2030، إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الكافية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال والأشخاص في وضعية هشاشة

خدمات الصرف الصحي حسب الجهات (2014)

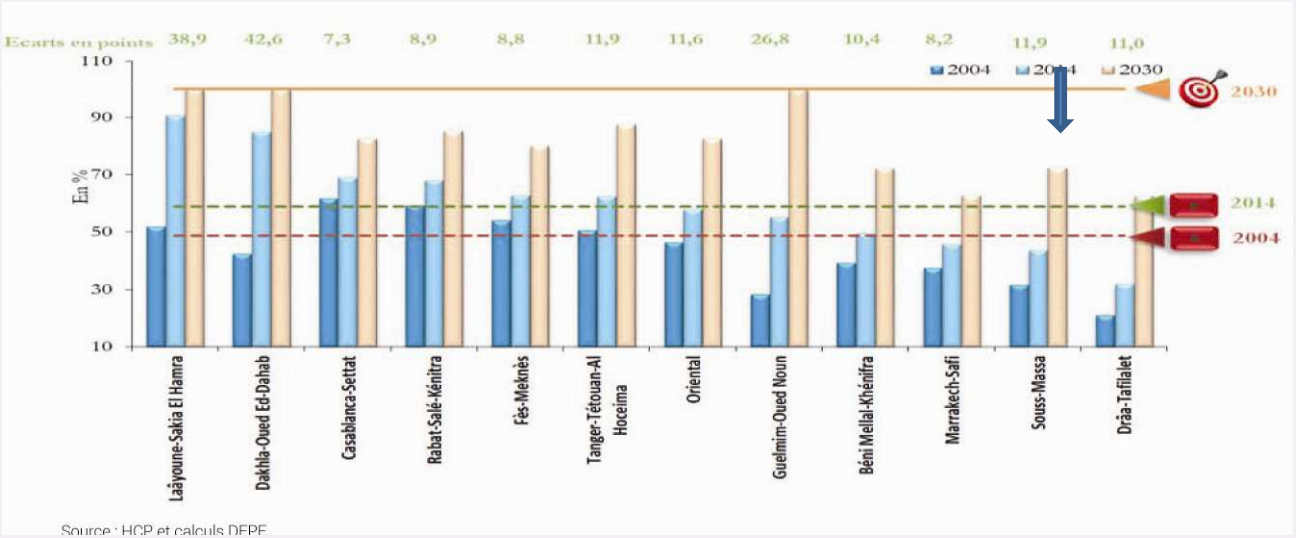

Source : HCP et calculs DEPF

يتراوح معدل التغطية بمرافق الصرف الصحي وطنيا من 32.1٪ في جهة درعة تافيلالت إلى 90.8٪ في جهة العيون الساقية الحمراء.

وتسجل جهة سوس ماسة من جهتها معدلا عاما أقل من المعدل الوطني (43,7 %) فيما تسجل معدلا في نسبة التغطية بمرافق الصرف الصحي في المناطق الحضرية، يصل إلى 73.8%، فيما لا تتعدى نسبة التغطية في العالم القروي (1,5%)

خلاصات حول النموذج التنموي الجديد

لا بد من التذكير هنا بأهم معالم تصور حزب التقدم والاشتراكية للنموذج التنموي المنشود ومرتكزاته، وعلى رأسها وضع الإنسان في قلب المعادلة التنموية، فنحن لا نشاطر المقاربة التنموية القائلة بأن الآليات التقنية القائمة على أدوات السوق قادرة لوحدها تلقائيا على تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إعطاء الأولوية لإنتاج الثروة قبل توزيعها، بل إن العمليتين متداخلتين. كما أن النجاعة الاقتصادية لا تتنافى مع العدالة الاجتماعية، والدليل على ذلك أن الدول التي تقوم على العدالة الاجتماعية هي التي تحقق أعلى نسب النمو.

المرتكز 1	الإنسان في قلب التنمية
المرتكز 2	الكرامة والعمل ومحاربة الفوارق
المرتكز 3	تكامل بين الدولة والقطاع الخاص
المرتكز 4	دولة الحق والقانون
المرتكز 5	الحداثة

خلاصات حول النموذج التنموي الجديد

- إن إرساء النموذج التنموي الجديد مسؤولية جماعية مشتركة،
- ينبغي تناول ومقاربة النموذج التنموي المنشود ضمن إصلاح شامل يؤطر الحاجات الحقيقية للفرد والمجتمع، ويحدد الأهداف والغايات، ويرتب الأولويات، ويراعي الهوية الوطنية بجذورها الضاربة في التاريخ، ويحترم روافدها الثقافية وكذا انتماء المغرب العضوي إلى إفريقيا، وإلى البعد الأرومتوسطي، وانفتاحها على العالم الغربي، ويثمن بالنهاية موقعها الجغرافي الاستراتيجي، بما يمثله من صلة بين إفريقيا وباقي دول العالم.

خلاصات حول النموذج التنموي الجديد

ولكي يكون هذا النموذج التنموي قادرا على ضمان العدالة الاجتماعية والمجالية وتحقيق التنمية الشاملة، فالأمر يتطلب أساسا :

- **اعتماد نموذج اقتصادي ناجع وحيوي ومتحرك، قادر على تحفيز التنافس، ومرتكز على سيادة القانون، وقائم على تشجيع الخلق والابتكار والإبداع، منفتح على الطاقات الوطنية، بما يتطلب ذلك من احترام مبدإ المساواة وتكافئ الفرص، واعتماد معايير الاستحقاق والكفاءة méritocratie والتضامن ، على قاعدة المسؤولية الاجتماعية.**

- **الاندماج في قلب السياسات العمومية الاجتماعية للحكومة بقصد ضمان التناغم الكامل بين الفعل الاقتصادي (القادر على خلق فرص الشغل) والفعل الاجتماعي (الضامن للتوازن).**

خلاصات حول النموذج التنموي الجديد

- إصلاح جبائي موسع وداعم للإنتاج وخلق الثروة، ومشجع للاستثمار، قائم على أساس العدالة الجبائية.
- تطوير أنظمة الإنتاج التقليدية وإدماجها في منظومة عصرية للإقتصاد الوطني تقوم فيه الدولة بدور الموجه والمحرك، الضامن للتوازنات والحريص على التوزيع العادل للثروة.
- تسريع وتيرة مشروع الجهوية المتقدمة، بجانب السياسة الترابية العادلة، قادرة على وضع مخططات وبرامج تنموية واستراتيجية قطاعية حسب خصوصيات كل جهة.
- إصلاح منظومة العدالة إصلاحا عميقا قائما على مبادئ سيادة القانون وحسن تطبيقه، اعتمادا على المبادئ الكبرى التي تحمي الإنسان، وعلى قيم المجتمع الرائدة.

خلاصات حول النموذج التنموي الجديد

- جعل التربية والتكوين والتأهيل والبحث العلمي، ضمن الأوراش الكبرى ذات الأولوية المواكبة للنموذج التنموي باستمرار، مع ما يتطلب ذلك من وضع آليات للتقييم والتقويم، كفيل بخلق كفاءات قادرة على التطوير والابتكار في جميع المجالات.
- جعل الثقافة ركيزة أساسية للتنمية الشمولية ورقما أساسيا في المعادلة الاقتصادية والاجتماعية للنموذج التنموي.
- الاهتمام بالبعد البيئي وبالإشكاليات الإيكولوجية الكبرى في تدبير المجال الجهوي، وإيلاء الأهمية لتحسين إطار العيش Amélioration du cadre de vie في المخططات التنموية.

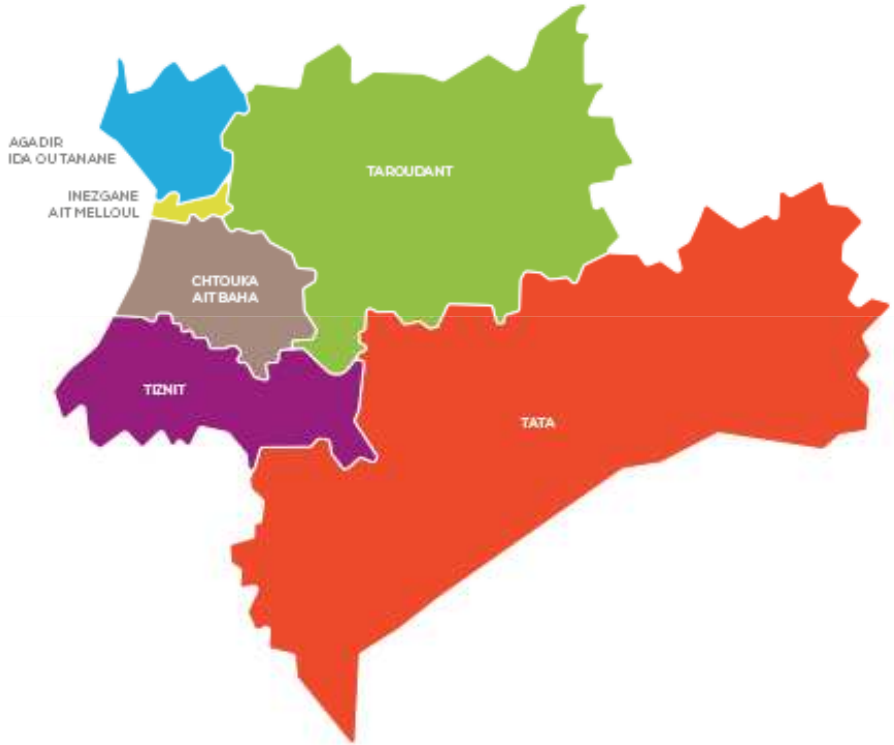

ⵜⴰⵏⵎⵔⵜ

وشكرا